مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: العراق من التحول الديمقراطي إلى التماسك الديمقراطي
اسم الكاتب: أ.د. عبد الجبار احمد عبد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/167
تاريخ الاسترداد: 2026/04/09 12:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العراق من التحول الديمقراطي إلى التماسك الديمقراطي

أ.د.عبد الجبار احمد عبد الله

فرع النظم السياسية

على الرغم من أن العراق قد انخرط في مسارات التحول الديمقراطي في نيسان 2003، إلا إن مستقبل هذا التحول الديمقراطي ما زال يشوبه الكثير من الأخطاء وربما يواجه الكثير من الأخطار، وذلك بسبب ابتعاد هذا التحول عن القواعد الأصولية التي يعتمد عليها أي تحول ديمقراطي. فالنخب السياسية العراقية مازالت تعمل بشكل مغاير لما تشترط بعض قوانين التحول، لان النخب تعمل في إطار التصارع وليس في إطار التنافس أو المساومة، وكثير من هذه النخب مازالت تعيش في إطار مفهوم المعارضة للسلطة وليس في إطار السلطة الحاكمة – الخادمة هذا إلى جانب أن أساسات التحول الديمقراطي في العراق (مثل الدستور) تدور حولها حتى هذه الساعة بعض الشكوك (وهي شكوك خطيرة) وحتى التعديلات الدستورية هي بعيدة كل البعد عن السقوف الزمنية الدستورية ومرهونة بمزاج وعناد الكتل السياسية والأطر الحزبية والظاهرة الحزبية في ظل هذا التحول ما زالت بعيدة عن التأطير القانوني. وليس هذا فقط بل وحتى المناخ السياسي الذي ينبغي أن يكون مناخاً ملائماً لتحول ومشجعاً له، فانه ملبد بغيوم التدخل الإقليمي وانفتاح النخب السياسية على الدول الإقليمية وقبولها بالتدخل أكثر من انفتاحها على بعضها الآخر وقبولها له، والمؤسسة البرلمانية التي يشترط أن تكون مدرسة التنشئة المساندة للتحول مازال نشاطها وأداءها لم يدخل مرحلة المأسسة للنشاط السياسي والظاهرة السياسية. فالبرلمان، وهذا ليس خطأه بل بفعل إرهاصات بدايات التحول وطبيعة الاحتقانات السياسية الطائفية، الدينية، القومية، التي رافقت بداياته، قد أضعفته وجعلت دوره ليس بالمطلوب والذي كان يرجوه من انتخب نوابه من المواطنين وخاصة الفقراء. أما السلطة التنفيذية (الحكومة) فان التحولات الحكومية رغم أنها كانت سلمية إلا أنها كانت غير سليمة اتسمت بعدم الاستقرار الحكومي فثلاث حكومات في سبع سنوات وتبديل الوزراء والوكلاء المحكومين بقواعد المحاصصة الطائفية لم تقدم للعراق

وللتحول الديمقراطي سلطة مدنية قوية قادرة على إدارة دفة التحول حسب القواعد الأصولية. لذلك سرعان ما واجه التحول مشاكل كثيرة ومن الفساد الذي بات لا يقل خطورة عن التحديات الأمنية وربما سيكون هو المعطل لأي نشاط حكومي ما لم يفعل قاعدة جديدة تحسن من الاشتراطات التي وصفها صموئيل هنتنجتون حول التحول الديمقراطي وتلك التي يتمناها محبو الديمقراطية.